معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٢٣)

المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية

يوليو ٢٠١٠

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٢٣)

المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية

يوليه ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضيء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

" مستخلص "

في ظل العلاقات التبادلية ما بين خطط التنمية (وما تتضمنه من سياسات) ومشروعاتها الاستثمارية، واعتماد جودة كل منهما على جودة الآخر، ومع كبر حجم الإنفاق الاستثماري على المشروعات القومية للتنمية الزراعية بالأراضى الصحراوية، تواجه هذه المشروعات حالياً بالتساؤل عن مستوي أدائها ودرجة اقترابها من تحقيق أهدافها المخططة. كما أن محاولة الإجابة على هذا التساؤل تطرح بدورها تساؤلات أخري عن الإطار المؤسسي، والتنظيمي، والسياسات التى تعمل في إطارها هذه المشروعات، وعن المشاكل والمعوقات التى تواجهها وأسبابها، وبغرض تحديد السياسات الملائمة لدفع أدائها أو تعديل مسارها نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة منها.

وللإجابة على هذه التساؤلات تضمنت الدراسة البحث في مبررات التوسع الزراعي بالأراضى الصحراوية لما لها من ارتباط مع تحديد أهداف، وتصميم، وسياسات تنفيذ وتشغيل هذه المشروعات. كما تضمنت التعريف بأهداف نماذج المشروعات المختارة للدراسة ومكوناتها الرئيسية ثم البحث في الإطار التشريعى، والتنظيمى، وسياسات استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية باعتبارها تمثل البيئة الاقتصادية التى تعمل في إطارها هذه المشروعات، وبغرض الكشف عن ما قد يوجد من قصور بها أو مدي مواءمتها لإعداد وتنفيذ هذه المشروعات وتسييرها في اتجاه تحقيق الأهداف المخططة بفاعلية وكفاءة. ثم انتقلت الدراسة إلى البحث في نظم إدارة، وسياسات تنفيذ وتشغيل نماذج المشروعات تحت الدراسة، وقياس إنجازاتها ومعدلات أدائها، وتحديد المشاكل، والمعوقات التى تواجه التنفيذ، والتشغيل بالإضافة إلى ثمار التنمية في منطقة عمل هذه المشروعات، كما تناولت الدراسة الدروس المستفادة من تجارب الماضى في استصلاح، واستزراع الأراضى الجديدة.

ومن النتائج المستخلصة من الدراسة تحديد المحافظات ذات الأولوية في منح الفرص لسكانها للتهجير واستيطان أراضى هذه المشروعات إلى جانب تحديد أولويات المحاصيل للزراعة في هذه الأراضى.

كما تستخلص الدراسة من نماذج المشروعات تحت الدراسة استنادها على دراسة الجوانب الفنية للأراضى والمياه، والبنية الأساسية بهذه المشروعات دون استنادها على دراسات جدوي متكاملة مما يتوقع معه ضعف الأداء في التنفيذ مع احتمالات الانحراف عن المسار نحو الأهداف المخططة، ومن مستخلصات الدراسة أيضاً ضعف إنجازات ومعدلات أداء المشروعات تحت الدراسة مع تحديد المشاكل والمعوقات المسئولة عن ذلك، ومن ثم الحاجة إلى تطوير نظم إدارة هذه المشروعات، وتحديد أهدافها بما يتواءم مع الإمكانيات المالية، والفنية، والتنظيمية المتاحة فضلاً عن الحاجة إلى مراجعة سياسة تخصيص الأراضي بين المجموعات المختلفة من المستثمرين، وتسعير أراضى هذه المشروعات، وكذلك التزامات المستثمرين، والحوافز الممنوحة، وهو ما يستلزم بالتبعية مراجعة أحكام التشريعات ذات الصلة إذا ما أخذ بمقترحات الدراسة.

Abstract

Development plans, policies and Investment projects have their mutual relationships- Therefore, their quality depend on each other- with large volume of investment spending on national projects of desert land reclamation, these projects are currently subjects to questioning on the level of performance and achievement of their planned targets. The attempt to answer this questioning raises, in turn, other questions about the institutional frame work, organizational structure and policies under which these projects are implemented and operated. To identify appropriate policies to promote their performance or modify their Track towards the achievement of the intended national targets, problems and constraints facing these projects have to be investigated deeply.

To answer these questions, The study included Justifications for agricultural expansion in desert land due to their correlation with the set of goals, and implementation & operation policies of these projects. Also, the study introduced the objectives of selected projects and their main components. The search in the legislative regulatory frame work and policies of desert land reclamation and cultivation has been covered by the study. Then, the study analyzes the management systems and policies of implementation and operation of projects under study. These projects, achievements and performance rates has been measured. Problems and constraints facing these projects have been identified too. Also, the study addressed lessons learned from past experiences in new land reclamation and cultivation. In addition, Proposed policies for promotion and effectiveness of these projects have been introduced.

The conclusion drawn from the study was to determine governorates in which opportunities should be given for its residents to the displacement and settlement in these project areas. Priorities for crops to be cultivated in these areas have been identified too.

The study also concludes that projects under investigation were based on the study of technical aspects of land, water and infrastructure of these projects rather than integrated feasibility studies. This may lead to poor performance in the implementation with potential deviation from the path of the planned targets. The weak achievements and low performance rates of these projects are the outcomes of this investigation. Problems and constraints responsible for that are identified. Development of these projects management systems and defining their objectives in line with the financial, technical and available management capabilities are essential factors. On the other hand, there is a need to review policies of land allocation between different groups of investors, pricing of land, and incentives, as well as the obligations of investors. All of these recommendations require reviewing and provisions of relevant legislation if the proposed policies are to be taken into account.

"المحتويات"

الموضوع	الصفحة
مقدمة الدراسة	
الفصل الأول : مبررات التوسع بالصحاري المصرية، واختيار المشروعات تحت الدراسة:	١
١- مبررات الخروج بالتوسعات الزراعية إلى الصحاري المصرية.....	١
٢- موقع المشروعات تحت الدراسة، والدراسات السابقة عليها.....	١٠
٣- المواقع البديلة، ومميزات مواقع المشروعات تحت الدراسة.....	١٢
الفصل الثاني : الأهداف المخططة للمشروعات تحت الدراسة ومكوناتها الرئيسية :	١٥
١- الأهداف المخططة.....	١٥
٢- المكونات الرئيسية للنشاط الزراعي بالمخطط العام للمشروعين.....	١٧
(١/٢)مشروع غرب، وشرق قناة السويس.....	١٧
(٢/٢) مشروع توشكي.....	٢٢
٣- البنية الأساسية للخدمات العامة.....	٢٥
٤- البرنامج الزمني للتنفيذ، وتكلفة، وتمويل المشروع.....	٢٥
(١/٤) مشروع شرق، وغرب قناة السويس.....	٢٥
(٢/٤) مشروع توشكي.....	٢٨
الفصل الثالث: الإطار المؤسسي، والتنظيمي، وسياسات إستصلاح، وإستزراع الأراضي الصحراوية:	٣٠
أولاً: الإطار التشريعي، والتنظيمي لإستصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية.....	٣٠
١- التعريف بالراضى الصحراوية.....	٣٢
٢- إستصلاح وإستزراع الأراضى الصحراوية.....	٣٢
٣- الأطراف، والمؤسسات الرسمية المعنية، ومسئولياتها.....	٣٢
٤- الأطراف المستفيدة، وحدود وشروط التملك.....	٣٨
٥- المزايا، والتيسيرات، والحوافز.....	٤٠
٦- حقوق، والتزامات الأطراف المستفيدة.....	٤٥
ثانياً: الجانب الإداري للمشروعات ما بين الإطار التشريعي، والتنفيذ العملي.....	٤٧

"المحتويات"

الموضوع	الصفحة
ثالثا: مشروعات إستصلاح، وإستزراع الأراضى الصحراوية ما بين التشريع وأهداف التنمية.....	٤٨
الفصل الرابع: إدارة، وسياسات، وإنجازات ومعدلات أداء المشروعات تحت الدراسة:	
١- نظم الإدارة:	٥١
(١/١) مشروع غرب، وشرق قناة السويس.....	٥١
(٢/١) مشروع توشكي.....	٥٣
٢- السياسات:	٥٣
(١/٢) المستثمرون، وحدود الملكية.....	٥٣
(٢/٢) تسعير الأراضى، وإلتزامات وحقوق المستفيدين.....	٥٧
٣- الإنجازات، ومعدلات الأداء، والمشاكل والمعوقات.....	٦٢
أولاً: مشروع غرب، وشرق قناة السويس.....	٦٣
ثانياً: مشروع توشكي.....	٧٧
الفصل الخامس: دروس مستفادة، وسياسات مقترحة.	٨١
١- طموح الأهداف مقابل إمكانيات محدودة.....	٨١
٢- أهمية البدء بدراسة جدوي إقتصادية متكاملة.....	٨٤
٣- تسعير الأراضي.....	٨٧
٤- المستثمرون، وحدود الملكية.....	٩٢
٥- التيسيرات، والمزايا، والحوافز.....	٩٧
٦- حقوق، وإلتزامات المستثمر.....	٩٨
٧- استيطان الأراضي المخصصة.....	١٠٠
٨- مراجعة التشريعات المتصلة بإستصلاح وإستزراع الأراضي الصحراوية.....	١٠٠
٩- الترويج، والتخطيط لتنفيذ المشروعات المقترحة.....	١٠١
١٠- المشروعات الجارية، ومشروع تجريبي.....	١٠٢
نتائج، وتوصيات الدراسة.....	١٠٣
مراجع.....	

" فهرس الجداول"

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(١)	مساحة الزمام، والأراضى القابلة للزراعة، والكثافة السكانية فى محافظات الوجه البحري، والقبلى لعام ٢٠٠٦.....	٣
(٢)	الأراضي القابلة للزراعة فى زمام محافظات الوجه البحري، والقبلى، والمساحات المنزرعة فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.....	٦
(٣)	نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية فى السنوات ١٩٧٥-٢٠٠٣.....	٨
(٤)	الصادرات، والواردات والميزان التجاري للسلع الزراعية، والغذائية خلال السنوات ١٩٧٥-٢٠٠٧.....	٩
(٥)	البرنامج الزمني لتنفيذ أعمال مشروع تنمية شمال سيناء	٢٦
(٦)	تكلفة البنية الأساسية والداخلية لمشروع تنمية شمال سيناء	٢٧

"فريق الدراسة"

(١) أ.د. عبد القادر دياب (باحث رئيسى)

(٢) أ.د. ممدوح الشرقاوى

(٣) أ.د. هدى النمر

(٤) أ.د. صادق رياض

(٥) أ. سامح طلعت

مقدمـــة

(١) أهمية الدراسة :

تعد المشروعات كوعاء تصب فيه الموارد الاستثمارية التى تتضمنها خطط التنمية، والتى تستخدم بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. ويقدر النجاح فى إعداد وتخطيط هذه المشروعات وتنفيذها وإدارتها بكفاءة ووجود التناسق والتكامل فيما بينها بقدر ما يكون النجاح فى إعداد الخطة، وتنفيذها وتحقيق أهدافها..كما أن نجاح هذه المشروعات من ناحية أخري يتوقف على وجود السياسات والتنظيم الجيد وفى إطار إستراتيجية وخطة جيدة، حيث – وبمعني آخر – وجود العلاقة أو التأثير المتبادل ما بين المشروع، وخطة التنمية بما تتضمنه من سياسات.

كذلك أيضاً تمثل المشروعات القنوات الاستثمارية أمام المستثمرين، وإذا كانت سياسات التنمية تتضمن توفير الحوافز على الاستثمار فى هذه القنوات، فإن تحليل المشروع يعد هو الأداة للكشف عن مدي توافر هذه الحوافز فى ضوء السياسات ذات الصلة، ومن ثم فهو الأداة لتعديل هذه السياسات إذا لزم الأمر.

ولهذا أمام كبر حجم الإنفاق الاستثماري فى المشروعات القومية للتنمية الزراعية بالصحاري المصرية، تأتى أهمية الدراسة حيث تحليلها لأداء هذه المشروعات، واستخلاص المشاكل والمعوقات التى تواجه تنفيذها والبحث فى أسبابها بغرض الكشف عن مدي مواءمة السياسات الحاكمة لنجاح هذه المشروعات بما تتضمنه هذه السياسات من حوافز على الاستثمار بها، بغرض رفع الأداء، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المخصصة لهذه المشروعات، وتحقيق الأهداف المخططة لاستخداماتها.

(٢) المشكلة البحثية:

تضمنت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عقود طويلة مضت على الكثير من برامج ومشروعات التنمية بالصحاري المصرية بغرض استيطان هذه الصحاري وزيادة الرقعة العمرانية بالأراضى المصرية، فضلاً عن إضافة موارد طاقات إنتاجية جديدة إلى الاقتصاد المصري. ومن بين هذه المشروعات – وعلى سبيل المثال- مدينة العاشر من رمضان الصناعية، ومشروع الصالحية الزراعي،ومدينة السادات الصناعية، وتعمير الساحل الشمالي، وغيرها، ومنذ ما يزيد عن عقدين من الزمن تقريباً، بدأ تخطيط وتنفيذ مشروعات

تنموية زراعية كبيرة فى هذه الصحاري بغرض استيطانها، وزيادة الإنتاج المحلى من السلع الزراعية. ومن أبرز هذه المشروعات: (١) مشروع جنوب الوادي (توشكى) للتنمية الزراعية، (٢) مشروع شرق العوينات،(٣) مشروع ترعة السلام بغرب، وشرق قناة السويس، حيث يطلق على هذه المشروعات مسمي المشروعات القومية للتنمية الزراعية...وتواجه هذه المشروعات حاليا بالتساؤل عن مستوي أدائها ودرجة اقترابها من تحقيق أهدافها المخططة؟...كما أن محاولة الإجابة على هذا التساؤل قد تواجه بدورها بالكثير من التساؤلات سواء فيما يتصل بالإطار المؤسسي والتنظيمي لإعداد، وتنفيذ وإدارة هذه المشروعات أو السياسات، والمشاكل والمعوقات التى تواجه هذه المشروعات أو غيرها من التساؤلات، إن البحث فى الإجابة على هذه التساؤلات تمثل المشكلة البحثية للدراسة الحالية.

(٣) أهداف الدراسة:

إن البحث فى الإجابة على التساؤلات التى تطرحها المشكلة البحثية للدراسة، وما يتضمنه ذلك من قياس لإنجازات ومعدلات أداء هذه المشروعات، وتحديد للمشاكل والمعوقات التى تواجه تنفيذها أو تشغيلها، ثم طرح السياسات والأدوات التى يمكن أن ترفع من معدلات أدائها نحو تحقيق الأهداف المخططة يعد هو المحور الأساسي لأهداف الدراسة. ويمكن، وبدرجة أكثر تفصيلاً تحديد هذه الأهداف فيما يلى:

- البحث فى مبررات التوسع الزراعي فى الصحاري المصرية لما لها من ارتباط مع تحديد أهداف وتصميم، وسياسات مشروعات استصلاح، واستزراع هذه الأراضي.
- التعريف بأهداف هذه المشروعات، ومكوناتها الرئيسية لما بينهما من ارتباط وتمهيداً لقياس الإنجازات، والأداء.
- البحث فى الإطار المؤسسي، والتنظيمي، وسياسات إدارة وتنفيذ مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية باعتبارها الإطار الحاكم لإنجازات ومعدلات أداء هذه المشروعات.
- تقييم الإدارة، والسياسات والأدوات المستخدمة فى تنفيذ وتشغيل المشروعات تحت الدراسة من منظور توافقها مع الأهداف المخططة لهذه المشروعات، وتأثيراتها المتوقعة على درجة أدائها فى مرحلتى التنفيذ والتشغيل.

- البحث فى المشاكل والمعوقات التى واجهت أو تواجه هـذه المشـروعات فـى مرحلتى التنفيذ والتشغيل.
- تحديد الدروس المستفادة من تجارب الماضي، والسياسات المقترحة للتغلب على المشاكل والمعوقات ودفع أداء هذه المشروعات نحو تحقيق الأهداف الوطنيـة المخططة لتنفيذها.

(٤) المنهج البحثي:

استندت الدراسة فى تحقيق أهدافها على منهج التحليل الوصفى للمتغيرات المـؤثرة على إنجازات وأداء المشروعات تحت الدراسة، والعلاقات فيما بينها، إلى جانـب القيـاس الكمي والنسبي لمؤشرات الأداء المتعارف عليها فى هذا المجال، وذلك فضلاً عن الزيـارات الميدانية لمشروع ترعة السلام بغرب وشرق قنـاة السـويس بغـرض تجميـع البيانـات والمعلومات اللازمة لأغراض الدراسة، والتعرف على المشاكل والمعوقات من خلال اللقـاء المباشر بين فريق الدراسة، ومسئولي الإدارات الزراعية بمنطقة عمل المشروع، وكذلك مع المستثمرين المستفيدين من المشروع، ثم التقييم السريع لأداء المشروع من خلال المشاهدة والمناقشة مع المسئولين، والمستفيدين، أثناء الزيارة الميدانية.

ولقد استندت الدراسة فيما توصلت إليه من نتائج على البيانات والمعلومـات التـى توافرت لديها من خلال البحوث والدراسات السابقة عن التجارب الماضية فـى استصـلاح واستزراع الأراضي الجديدة، إلى جانب البيانات والمعلومات المتوافرة عن المشروعات تحت الدراسة والمنشورة عن طريق مصادرها الأصلية، وبالإضافة إلى المعلومـات ذات الصـلة المنشورة، وتلك التى تم الحصول عليها من خلال الزيارات الميدانية.

وأخيراً يجدر الإشارة إلى أنه نظراً لمحدودية الإمكانيات المادية والبشرية، والوقـت المتاح للدراسة، فقد تم اختيار كل من مشروعي ترعة السلام بغرب وشرق قناة السـويس وتوشكى بجنوب الوادي كنماذج لمشروعات استصلاح واستزراع هذه الأراضي، وباعتبـار أن كلاً منهما يمثل نموذج مختلف عن الآخر من حيث السياسات والأدوات المستخدمة فـى تنفيذها، وبما يفيد فى تحقيق أهداف الدراسة من حيث اختيار نتـائج تطبيـق السياسـات المختلفة فى هذا المجال.

(٥) الإطار التفصيلي للدراسة:

تتضمن الدراسة خمسة فصول رئيسية، أختص الأول منها فى البحث فى مبررات التوسع الزراعي بالصحاري المصرية، إلى جانب الموقع الجغرافى للمشروعات تحت الدراسة والدراسات السابقة عليها، ثم مبررات اختيار، وتوطين المشروعين تحت الدراسة. أما الفصل الثانى منها فقد أختص بالتعريف بأهداف المشروعين تحت الدراسة، ومكوناتهما الرئيسية، ثم استخلاصات الدراسة بشأن إعداد وتصميم هذه المشروعات. أما الفصل الثالث فتناول الإطار التشريعي، والتنظيمي، وسياسات استصلاح الأراضى الصحراوية، ثم استخلاصات الدراسة بشأن إدارة مشروعات استصلاح هذه الأراضى فيما بين الإطار التشريعي، والتطبيق العملى وكذلك استخلاصات الدراسة بشأن هذه المشروعات فيما بين الإطار التشريعي، وأهداف التنمية الزراعية، بينما تناول الفصل الرابع عرض وتحليل نظم إدارة وسياسات تنفيذ وتشغيل المشروعين تحت الدراسة، وقياس إنجازاتها ومعدلات أدائها، والمشاكل والمعوقات التى تواجه تنفيذ وتشغيل هذه المشروعات، وثمار التنمية الناشئة عن هذه الإنجازات وفى مرحلتها الحالية. أما الفصل الخامس فيتضمن تحديد الدروس المستفادة من تجارب الماضي، وسياسات مقترحة بغرض رفع درجة الأداء سواء فيما يتصل بإعداد هذه المشروعات وتصميمها، أو فيما يتصل بالسياسات ذات الصلة، وحيث ينتهي بمقترح للترويج وتخطيط هذه المشروعات.

الفصل الأول

مبررات التوسع الزراعى بالصحارى المصرية، واختيار المشروعات تحت الدراسة

الفصل الأول: "مبررات التوسع الزراعى بالصحارى المصرية، واختيار المشروعات تحت الدراسة"

إن التقييم الموضوعى لمخطط، وأداء المشروعات المستهدفة بالدراسة يستلزم بالضرورة التعريف بمبررات اختيار هذه المشروعات، وبالموارد الزراعية والبيئية الطبيعية فى مناطق عمل هذه المشروعات بما فى ذلك ما يتواجد بها من بنية أساسية. فمبررات اختيار هذه المشروعات يمكن أن تلقى الضوء على الأهداف المأمولة منها أو السمات المميزة لها عن غيرها من البدائل الأخرى. كما أن لحجم، وخصائص الموارد الزراعية والبيئة الطبيعية فى مناطق عمل هذه المشروعات تأثيرها على تصميم (أو مخطط) هذه المشروعات، وكذلك على خطط وبرامج تنفيذها وتشغيلها، ومن ثم يأتى هدف الفصل الحالى فى التعريف بهذه الجوانب وعلى النحو الوارد فيما يلى:

١- مبررات الخروج بالتوسعات الزراعية إلى الصحارى المصرية:

(١/١) تركز، وارتفاع الكثافة السكانية فى محيط الأراضى الزراعية القديمة: بلغ التعداد السكانى لمصر ولعام ٢٠٠٦ نحو ٧٢,٧٩٨مليون نسمة، كما تبلغ مساحتها الأرضية الإجمالية ما يقرب من المليون كيلو متر مربع، وبما يشير إلى أن الكثافة السكانية بالنسبة لمساحتها خلال هذا العام تبلغ نحو ٧٣نسمة/كم^{٢}. ومع ذلك تتركز غالبية السكان فى محيط الأراضى الزراعية القديمة بمحافظات الوجه البحرى، والقبلى، بينما توجد النسبة الهامشية منها فى محافظات الحدود بالصحارى المصرية. حيث بلغ تعداد سكان محافظات الحدود خلال هذا العام نحو ١,٢٩٣ مليون نسمة وبنسبة تبلغ نحو ١,٧٨% من إجمالى عدد السكان، بينما بلغ تعداد سكان محافظات الوجه البحرى، والقبلى نحو ٧١,٥٠٥ مليون نسمة يمثلون ما يقرب من ٩٨,٢٢% من إجمالى عدد السكان، وبكثافة سكانية تبلغ نحو ١٨٢٩نسمة/كم^{٢} بالنسبة لإجمالى مساحة زمام هذه المحافظات خلال نفس العام والتى تبلغ ما يقرب من ٤٠ ألف كيلو متر مربع تمثل نحو ٤% من المساحة الأرضية للجمهورية. وترتفع الكثافة السكانية داخل زمام هذه المحافظات من منظور مساحة الأراضى القابلة للزراعة داخل هذا الزمام لتصل إلى نحو ٢٠٥٢ نسمة/كم^{٢} من مساحة هذه الأراضى.

ومع ارتفاع المتوسط العام للكثافة السكانية فى محافظات الوجه البحرى، والقبلى على النحو المشار إليه يلاحظ أيضاً وجود التباين الكبير فيما بين هذه المحافظات من حيث الكثافة السكانية بها، حيث هناك من المحافظات التى ترتفع بها الكثافة السكانية عن

المتوسط العام المشار إليه، وتشمل هذه المجموعة وعلى الترتيب كل من محافظات: القاهرة/بورسعيد/الجيزة/القليوبية/الإسكندرية/الغربية/سوهاج/أسيوط ، حيث بلغت الكثافة السكانية بها وعلى الترتيب نحو ٣٧,٧ ، ٣٥,٢ ، ٣,٦١٢، ٣,٤٢٩، ٢,٤٢٦، ٢,٢٨١، ٢,٢٤٠، ٢,٠٦٤ ألف نسمة/كم٢. كما أن هناك من المحافظات الأخرى التى تبتعد الكثافة السكانية بها إلى مستوى أدنى من المتوسط العام المشار إليه وبقدر كبير، وتضم هذه المجموعة وعلى الترتيب كل من محافظات: الإسماعيلية/والبحيرة/وكفر الشيخ/والأقصر/ والشرقية/والفيوم/والدقهلية، حيث بلغت الكثافة السكانية فى كل منها وعلى الترتيب نحو ٤٧٦، ٧٥٢، ٧٦٤، ١١٧١، ١٢٦٠، ١٣٥٧، ١٥١٠ نسمة/كم٢. أما المحافظات الأخرى فتقترب الكثافة السكانية بها من المتوسط العام المشار إليه، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١).

إن الزيادة المضطردة فى الكثافة السكانية فى محيط الأراضى الزراعية القديمة فى العقود الماضية كان لها (ومازال) تبعاتها والمتمثلة فى الزحف العمرانى المستمر على هذه الأراضى ومن ثم تناقصها ليس بغرض الإسكان المعيشى فقط، بل أيضاً بغرض التوسع فى مشروعات الخدمات العامة والمشروعات الإنتاجية لتلبية احتياجات السكان من هذه الخدمات فى هذا المحيط. وللتخفيف من تزايد هذه التبعات فى هذا المحيط تضمنت خطط التنمية الاقتصادية عبر هذه العقود إنشاء الكثير من مدن الإسكان، والمدن الصناعية بالمناطق الصحراوية القريبة من محيط الأراضى القديمة .. ومع ذلك فيجب الاعتراف بأن المستفيد الأكبر من هذه المدن هم سكان الحضر بحكم ما تشتمل عليه هذه المدن من فرص استثمار وتشغيل تتواءم مع خصائص سكان المناطق الحضرية أكثر منها مع خصائص سكان المناطق الريفية والذين يمثلون ما يقرب من ٥٧% من إجمالى عدد السكان فى عام ٢٠٠٦. ومن هنا فإن العمل الجاد للتخفيف من تبعات ارتفاع الكثافة السكانية بالأراضى الزراعية القديمة يتطلب وجود مشروعات استيطان بالمناطق الصحراوية والتى تشتمل على فرص أكبر للاستثمار والتشغيل تتواءم مع خصائص السكان الريفيين، والذين يمثلون النسبة الغالبة بين سكان المحافظات ذات الكثافة السكانية المرتفعة عن المتوسط العام المشار إليه من قبل، وتلك القريبة منه، حيث تبلغ هذه النسبة نحو ٨١,١%، ٨٠,٩%، ٧٩,٥%، ٧٨,٧%، ٧٨,٦% فى كل من محافظات المنيا، والبحيرة، والمنوفية، وقنا، وسوهاج على الترتيب، كما تبلغ نحو ٧٧,٥%، ٧٦,٩%، ٧٦,٨%، ٧٦,٧%، ٧٣,٥%، ٧٢,٠%،

٧٠,٠%، ٦١,٣% فى كل من محافظات الفيوم، وكفر الشيخ، وبنى سويف، والشرقية، وأسيوط، والدقهلية، والغربية، ودمياط على الترتيب[١].

جدول رقم (١) مساحة الزمام، والأراضى القابلة للزراعة، والكثافة السكانية فى محافظات الوجه البحرى، والقبلى لعام ٢٠٠٦

المحافظات	عدد السكان فى ٢٠٠٦ (ألف فدان)	مساحة الزمام (لعام ٢٠٠٥) (ألف فدان)	المساحة القابلة للزراعة (ألف فدان)	السكان/ إجمالى الزمام		السكان / إجمالى المساحة القابلة للزراعة	
				فرد/١٠٠ فدان	فرد/كم٢	فرد/١٠٠ فدان	فرد/كم٢
١- القاهرة*	٦٧٥٨,٦	٤٢,٧٢٣	٢٠,٧٢٥	١٥٨٢٠	٣٧٦٦٧	٣٢٦١١	٧٧٦٤٥
٢- الإسكندرية	٤١٢٣,٩	٤٠٤,٦٣٨	٣٨٨,٢٢٦	١٠١٩	٢٤٢٦	١٠٦٢	٢٥٢٩
٣- بورسعيد	٥٧٠,٦	٣,٨٦٥	١,٦١٥	١٤٧٦٣	٣٥١٥٠	٣٥٣٣١	٨٤١٢١
٤- السويس	٥١٢,١	٧٤,٠٥٥	١٤,٨٥٦	٦٩٢	١٦٤٨	٣٤٤٧	٨٢٠٧
٥- دمياط	١٠٩٧,٣	١٥٧,١٧٢	١٤٥,٤١٩	٦٩٨	١٦٦٢	٧٥٥	١٧٩٨
٦- الدقهلية	٤٩٩٠,٠	٧٨٦,٥٥٠	٧٢٨,١٥١	٦٣٤	١٥١٠	٦٨٥	١٦٣١
٧- الشرقية	٥٣٥٤,٠	١٠١٢,١١٢	٩١٦,٧٨١	٥٢٩	١٢٦٠	٥٨٤	١٣٩٠
٨- القليوبية	٤٢٥١,٧	٢٩٥,٢٨٩	٢٦١,١٣٠	١٤٤٠	٣٤٢٩	١٦٢٨	٣٨٧٦
٩- كفر الشيخ	٢٦٢٠,٢	٨١٥,٠٠٩٠	٧١١,٩٧٧	٣٢١	٧٦٤	٣٦٨	٨٧٦
١٠-الغربية	٤٠١١,٣	٤١٨,٧٧٩	٣٧٧,٩٤٦	٩٥٨	٢٢٨١	١٠٦١	٢٥٢٦
١١-المنوفية	٣٢٧٠,٤	٤٣٨,٦٨٧	٤٠٠,٢٧٣	٧٤٥	١٧٧٤	٨١٧	١٩٤٥
١٢-البحيرة	٤٧٤٧,٣	١٥٠٢,٣٥٧	١٣٩٦,٣٢٠	٣١٦	٧٥٢	٣٤٠	٨١٠
١٣-الإسماعيلية	٩٥٣,١	٤٧٧,٥٤٨	٣٥٦,٨٤٤	٢٠٠	٤٧٦	٢٦٧	٦٣٦
١٤-الجيزة*	٣١٣٤,٥	٢٠٦,٦٥٣	١٧٢,٧٩٤	١٥١٧	٣٦١٢	١٨١٤	٤٣١٩
١٥-بنى سويف	٢٢٩١,٦	٣١٠,٦٩٢	٢٧٩,٥٢٧	٧٣٨	١٧٥٧	٨٢٠	١٩٥٢
١٦-الفيوم	٢٥١١,٠	٤٤٠,٢٩٣	٤١٢,٩١٧	٥٧٠	١٣٥٧	٦٠٨	١٤٤٨
١٧-المنيا	٤١٦٦,٣	٥٤٧,٠٦٤	٤٩٣,٥٩١	٧٦٢	١٨١٤	٨٤٤	٢٠١٠
١٨-أسيوط	٣٤٤٥,٠	٣٩٧,٣٥٧	٣٥٨,٩٣٣	٨٦٧	٢٠٦٤	٩٦٠	٢٢٨٦
١٩-سوهاج	٣٧٤٧,٣	٣٩٨,١٣٥	٣٥٣,١٢٤	٩٤١	٢٢٤٠	١٠٦١	٢٥٢٦
٢٠-قنا	٣٠٠١,٧	٤١٣,٣٨٦	٣٧٧,٧٠٣	٧٢٦	١٧٢٩	٧٩٥	١٨٩٣
٢١-الأقصر	٤٥٧,٣	٩٢,٨٥٣	٥٤,٣١٨	٤٩٢	١١٧١	٨٤٢	٢٠٠٥
٢٢-أسوان	١١٨٦,٥	١٨٢,٥٢٨	١٦١,٢٠٠	٦٥٠	١٥٤٨	٧٣٦	١٧٥٢
٢٣-محافظات الحدود	١٢٩٣,٠						
الجمهورية	٧٢٧٩٨,٠	٩٤٨٠,٢٩٤	٨٤٤٦,٩١٩	٧٦٨	١٨٢٩	٨٦٢	٢٠٥٢

المصدر: الموقع الألكترونى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

- قد تؤدى التعديلات الأخيرة لزمام محافظات القاهرة، والجيزة، لصالح محافظتى ٦ أكتوبر، وحلوان إلى وجود بعض التباينات المحدودة فى الزمام والكثافة السكانية لهذه المحافظات .

(١) حسبت من: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد السكانى لعام ٢٠٠٦.

هذا وإذا كان كل من مشروعى التنمية الزراعية فى توشكى، وفى شرق وغرب القناة تغلب عليهما السمة الزراعية، حيث وجود الأنشطة الزراعية، وما قد يرتبط بها من أنشطة ريفية أخرى، فإن الرغبة فى تخفيف تبعات ارتفاع الكثافة السكانية فى محيط الأراضى القديمة تعد من مبررات تصميم ، وتوطين كلا المشروعين. ومع ذلك فإن محدودية الطاقة الاستيعابية لكلا المشروعين بالقياس إلى الكثافة السكانية المتواجدة حالياً (والمتوقعة مستقبلاً) فى محيط الأراضى القديمة، ولتحقيق درجة من الفاعلية فى تخفيف تبعات هذه الكثافة فإن الأمر يتطلب تحديد الأولويات فيما بين المحافظات المختلفة بالنسبة لاستفادة سكانها من كلا المشروعين٠٠٠ وإذا كان المعيار الأول لتحديد هذه الأولويات يتمثل فى اختيار المحافظات ذات الكثافة السكانية الأعلى ثم الأقل بالنسبة لإجمالى الزمام، فإن هذا المعيار يمكن أن يرتبط أيضاً بنسبة السكان الريفيين إلى إجمالى سكان المحافظة حيث اختيار المحافظات التى تجمع ما بين كثافة سكانية أعلى، ونسبة سكان ريفيين مرتفعة. وفى إطار كلا المعيارين وفى ضوء المؤشرات السابقة يمكن تحديد هذه الأولويات فيما بين محافظات الوجه البحرى، وعلى الترتيب فى كل من محافظات القليوبية، والغربية، ثم تأتى بعد ذلك كل من محافظات المنوفية ثم دمياط ثم الدقهلية. أما ترتيب هذه الأولويات فيما بين محافظات الوجه القبلى فيأتى بمحافظة سوهاج فى المركز الأول ويليها فى ذلك محافظة أسيوط فى المركز الثانى، ويمكن أن تمتد هذه الأولويات لتشمل محافظة المنيا بالمركز الثالث ثم كل من محافظتى بنى سويف، وقنا بالمركز الرابع، والخامس على الترتيب .

(٢/١) الاقتراب من الاستخدام الكامل للأراضى القابلة للزراعة فى محيط الأراضى القديمة:

تشير المقارنة فيما بين مساحة الأراضى المنزرعة، ومساحة الأراضى القابلة للزراعة داخل زمام كل من محافظات الوجه البحرى، والقبلى إلى الاقتراب من الاستخدام الكامل للأراضى القابلة للزراعة فى أغراض الإنتاج الزراعى، بل وزيادة المساحة الفعلية المنزرعة عن المساحة القابلة للزراعة داخل زمام بعض المحافظات بحكم الحدود المشتركة فيما بينها والمناطق الصحراوية المجاورة والتى سمحت لها بالتوسع الزراعى فى هذه المناطق الصحراوية. فبالنسبة لمحافظات الوجه البحرى يلاحظ زيادة المساحة الفعلية المنزرعة عن المساحة القابلة للزراعة داخل زمام كل من محافظات الغربية، والمنوفية، وبورسعيد، والسويس، وهو ما قد يعزى إلى نفس السبب المشار إليه، حيث الحدود المشتركة لمحافظتى المنوفية، والغربية بالمنطقة الصحراوية بطريق القاهرة/الإسكندرية،

وكذلك الحدود المشتركة لمحافظتى بورسعيد والسويس مع المناطق الصحراوية بشرق، وغرب قناة السويس. أما محافظات الدقهلية، والشرقية، ودمياط فتبلغ المساحة الفعلية المنزرعة فى كل منها ما نسبته ٩١,٨%، ٨٩,٥%، ٧٥,٦% من مساحة الأراضى القابلة للزراعة داخل زمام كل منها فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، حيث مازال هناك بعض المساحات تحت الاستصلاح والاستزراع بمشروع ترعة السلام للتنمية الزراعية. كما تبلغ المساحة الفعلية المنزرعة فى محافظة كفر الشيخ ما نسبته ٨٥% من المساحة القابلة للزراعة داخل زمامها، وهو ما يمكن تفسيره بكبر المساحات المستغلة من هذه الأراضى داخل المحافظة لأغراض الاستزراع السمكى. وقد يختلف الوضع بالنسبة لمحافظة الإسكندرية والتى بلغت المساحة الفعلية المنزرعة بها خلال نفس العام ما نسبته ٦٧% من مساحة الأراضى القابلة للزراعة داخل زمامها وهو ما يمكن تفسيره بامتداد زمامها إلى مناطق النوبارية، ومن ثم وجود الفرص للتوسع الزراعى داخل زمام هذه المحافظة. أما محافظة القليوبية والتى بلغت المساحة الفعلية المنزرعة بها خلال نفس العام ما نسبته ٧٠% من مساحة الأراضى القابلة للزراعة داخل زمامها، وهو ما يطرح التساؤل عن الأسباب الدافعة لوجود ما يقرب من ٣٠% من هذه الأراضى دون استغلالها فى الزراعة.

<u>وبالنسبة لمحافظات الوجه القبلى</u> فمن الملاحظ زيادة المساحات الفعلية المنزرعة بها عن مساحة الأراضى القابلة للزراعة داخل زمام هذه المحافظات، وهو ما يمكن تفسيره أيضاً بوجود حدودها المشتركة مع مناطق كل من الصحراء الغربية والشرقية، مما أتاح لها فرص التوسع الزراعى فى هذه المناطق الصحراوية (جدول رقم ٢)، وإن كان يستثنى من ذلك كل من محافظتى سوهاج، وقنا والتى بلغت المساحة الفعلية المنزرعة بكل منها خلال العام سابق الذكر، ما نسبته ٩٠,٥%، ٨٥,٧% من مساحة الأراضى القابلة للزراعة داخل زمام كل منهما على الترتيب، وهو ما قد يشير إلى وجود الفرص للتوسع الزراعى بها أو احتمالات وجود هذه الفرص تحت الاستغلال حالياً فى مرحلتى الاستصلاح والاستزراع.

وفى ضوء المؤشرات السابقة يمكن للدراسة الحالية أن تستخلص اقتراب بعض المحافظات من الاستخدام الكامل للأراضى القديمة داخل زمامها فى أغراض الزراعة، فضلاً عن وجود البعض الآخر من هذه المحافظات الذى تخطى مرحلة الاستخدام الكامل للأراضى القديمة القابلة للزراعة داخل زمامها، إلى التوسع الزراعى فى المناطق الصحراوية المجاورة لحدودها ... وهو ما يعد من مبررات الخروج بالزراعة المصرية إلى المناطق الصحراوية، ومن ثم تصميم، وتوطين المشروعات تحت الدراسة لهذا الغرض.